تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد

Competitive Small and medium enterprises in the industrial Algeria in opening up new economic

سليمة غدير أحمد
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر
salsabil_0411@yahoo.fr

عيسى بهدي
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر
bahaddiaissa@gmail.com

ملخص: يهدف هذا المقال إلى التعرف على تداعيات الانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر اليوم، بسبب اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية، وكذا الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، وتأثير هذا الانفتاح على تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عموما، وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية خصوصا، كونها أصبحت توجها وبديلا استراتيجيا من قبل الدولة الجزائرية.

الكلمات الدالة: الانفتاح الاقتصادي، الشراكة الأوروبية، منظمة التجارة العالمية،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، التنافسية.

Abstract : This article aim to identify the repercussions of the economic openness that recognize Algeria today, because of the partnership agreement of the Euro-Mediterranean region, as well as the imminent adhere to World Trade Organization, and the impact of this opening up to competitive Algerian economic institutions in general, and on small and medium-sized industrial enterprises in particular, having become a trend and alternative strategic by the Algerian state.

Key words: economic openness, the European Partnership, World Trade Organization, small and medium-sized industrial enterprises, competitiveness.

تمهيد: لقد عرف الاقتصاد العالمي عدة تطورات وتغيرات، خصوصا مع ظهور منظمة التجارة العالمية وتنامي دورها العالمي، أدى هذا إلى الزيادة في حدة المنافسة بين المؤسسات على الصعيد المحلي وكذا العالمي، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ، والذي أدى بدوره إلى الرفع من معايير القدرة التنافسية العالمية.

إذ أن هذه الأخيرة تعتبر مصدرا هاما للقدرة التنافسية خاصة الصناعية منها وذلك اعتبارا لخصائصها المتعددة والمتمثلة في سهولة تكيفها ومرونتها وهذا ما يجعل منها قادرة على الجمع بين العناصر التالية: النمو وتوفيرها لمناصب الشغل، وجلب الثروة.خصوصا إذا ما كانت ترقى للنضوج الاقتصادي. والجزائر بصفتها أحد هذه البلدان ،تسعى جاهدة إلى تحقيق هذا الهدف، والسير في قطار التغيرات العالمية المعاصرة خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الآن (اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية الذي دخل حيز التنفيذ(سبتمبر 2005)،، والانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية)، والذي يحتم عليها أن تجد لها مكانا في السوق العالمي، حيث أنها صنفت حسب تقرير التنافسية العالمي للعامين 2010 و2011 الوارد في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي في المرتبة ال 86 وتأتي بعد 11 دولة عربية من بين 139 دولة، حيث تسبقها في ذلك كل من تونس والمغرب، وتم التصنيف –حسب التقرير– على نوعية التعليم والأمن وسوق العمل والاستقرار المالي، [(i)] وعليه فإن الدولة الجزائرية مازالت في مساعيها المستمرة تحاول إيجاد الحل المناسب الذي يضمن لها الاندماج بفعالية في الاقتصاد العالمي،ولا يتأت لها هذا إلا بامتلاكها لنسيج صناعي متماسك، قادر على المنافسة، ممثلا في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

وتهدف هذه الورقة البحثية للتعرف على: تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر، في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد.وذلك من خلال سوف يتم التطرق إلى :

- ✓ الإطار النظري لمفهوم التنافسية
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

1- الإطار النظري لمفهوم التنافسية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها أمام تحديات معقدة، تفرض عليها إيجاد طرق وأساليب جديدة تؤدي بها إلى تطوير سياساتها واستراتيجياتها الصناعية، لتكسب قدرات تنافسية، ولتكون قادرة على المنافسة ، فنجاح أي مؤسسة صغيرة كانت أم كبيرة ناتج عن قدرتها على المنافسة في الأسواق سواء المحلية منها أم العالمية، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده معظم دول العالم خاصة منها الجزائر، التي أصبحت تسعى جاهدة إلى تطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة الصناعية بغية الرفع من قدرتها التنافسية.

والسؤال المطروح هنا: ماذا نعني بالتنافسية ، وماذا نعني بالميزة التنافسية؟

1-1 ماهية التنافسية : يعتبر مصطلح التنافسية (Compétitivité) وكذا المنافسة (Concurrence) من المصطلحات الأكثر انتشارا في هذا العصر،غير أن هناك اختلافا متباينا فيما بينهما يبرز وفق بعض الدراسات في أن مفهوم التنافسية أوسع، من مفهوم المنافسة ذاك أن التنافسية تدل على وجود ديناميكية بين المتنافسين وقدرتهم على تصريف سلعهم وخدماتهم في سوق معينة ، في حين أن المنافسة تدل على وجود ترتيب بين المتنافسين ، والشروط التي يتم وفقها انسياب وتدفق وتداول السلع والخدمات في سوق معينة ، لكنهما يتداخلان إلى حد بعيد ضمن ما أصبح .يعرف بالميزة أو القدرة التنافسية (l'avantage concurrentiel). [ii]

1-1-1- **مفهوم التنافسيـــة:** لقد شغل مفهوم التنافسية حيزا ومكانة هامة، بالرغم من عدم اتفاق الكتاب حول تعريف موحد حول مضمونها، بحيث يختلف مفهومها باختلاف محل الحديث عنها، إلا أنهم اتفقوا جميعا أنها تمثل العنصر الإستراتيجي الذي يقدم فرصة جوهرية للتقدم وتحقيق ربحية أكبر.

أ- **تعريف التنافسية:** اختلف مفهوم التنافسية فيما إذا كان عن شركة أو قطاع أو دولة

- فالتعريف المقدم من طرف Laura D'andrea Tysan عن مفهوم التنافسية الدولية فهو يشير« إلى قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية وتساعد في ذات الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدول المعنية، والعمل على الحفاظ عليه واستمرارية هذا الارتفاع » [iii]

كما يختلف تعريف التنافسية الدولية بين الدول، فيما إذا كانت دولة متقدمة أو دولة نامية، وذلك كما يلي[iv] :

- ✓ التنافسية لدى الدول المتقدمة تعني قدرتها على الحفاظ على موقعها الريادي في الاقتصاد العالمي، من خلال الإبداع والابتكار، وذلك بعد أن قامت بتحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج. أي أنها وصلت إلى مستويات مرتفعة من الإنتاجية، ولم يتبقى أمامها في تحقيق النمو المستدام إلا الاعتماد على الابتكار.
- ✓ التنافسية حسب الدول النامية تعني قدرتها على النمو والحصول على حصة سوقية في المجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية التي تمتلكها إلى مزايا تنافسية.بالإضافة إلى إيجاد المزيد من المزايا التنافسية، عبر تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المناسبة.

- تنافسية القطاع : تعني قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وبالتالي تتميز الدولة في هذه الصناعة، وتقاس التنافسية الصناعية من خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة.[v]

- التنافسية على مستوى المؤسسة: تتميز الأسواق الآن بحدة المنافسة بين المؤسسات، إذ أن البقاء فيها دوما للأحسن، وذلك حسب قدرتها على البقاء والمحافظة على مكانتها وحصتها في السوق، إن لم نقل زيادتها، وهذا ما تسعى إليه كافة المؤسسات، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

أما التنافس فنعني به القدرة على الصمود أمام المنافسين داخل الأسواق، حيث تعتبر هذه الخيرة غير مستقرة نظرا لتعدد رغبات و احتياجات المستهلكين في ظل وجود منافسة حادة و شرسة، بالإضافة إلى ديمومة روح الابتكار و تباين المراكز المالية[vi].

وأخيرا يمكننا القول أن طبيعة العلاقة بين المستويات الثلاثة: الدولة والقطاع والمؤسسة علاقة تكاملية، فلا يمكننا الوصول إلى قطاع تنافسي دون قدرة المؤسسات المكونة له على المنافسة، وقيادته للمنافسة دوليا، وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشي أفضل للأفراد (على مستوى الدولة).

ب–تعريف الميزة التنافسية: يمثل امتلاك الميزة التنافسية هدفا إستراتيجيا تسعى جميع المؤسسات باختلاف أنواعها وأحجامها خصوصا المتوسطة و الصغيرة منها، لتحقيقه في ظل التحديات التنافسية الشديدة للمناخ الاقتصادي الحالي، مثل الجودة ، أو السعر المنخفض، فهي إذن نحو السعي الدائم لاستغلال الموارد المالية، والمادية، والبشرية، والتكنولوجية بهدف إنتاج قيمة للمستهلكين تلبي احتياجاتهم، وبالتالي التميز عن المنافسين.

يرىPorter أن:الميزة التنافسية لا تختص بالدولة وإنما بالمؤسسة: فالميزة التنافسية تنشأ أساسا من القيمة التي استطاعت مؤسسة ما أن تخلقها لزبائنها بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين بمنافع متساوية، أو بتقديم منافع متفردة في المنتج تعوض بشكل واع الزيادة السعرية المفروضة [vii].

كما يشير تعريف آخر للميزة التنافسية: بأنها قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى العاملة في نفس النشاط [viii] .مثلما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1):الإستراتيجية كاستجابة لتحقيق الميزة التنافسي

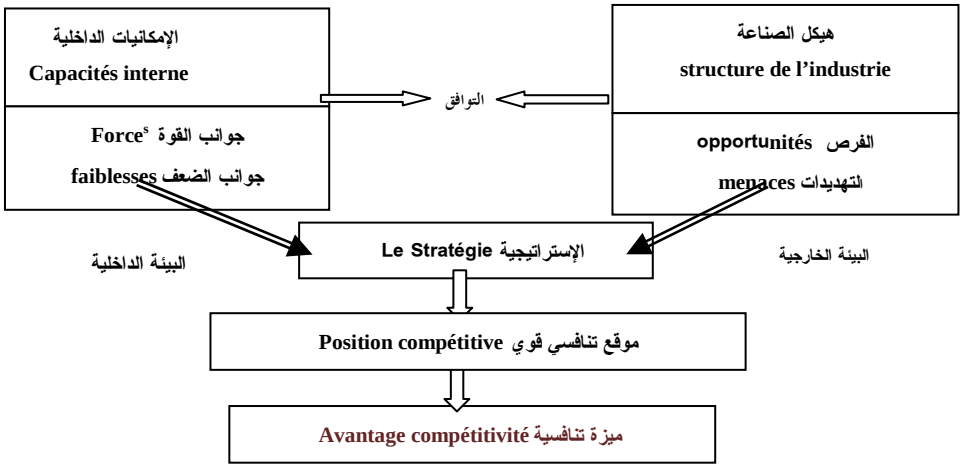

المصدر: نبيل محمد مرسي، الإدارة الإستراتيجية: تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، دار المعارف، الإسكندرية، مصر،1995،، ص 229.

1–1–2–أنواع الميزة التنافسية: يمكن تقسيم الميزة التنافسية إلى نوعين أساسيين وهما:

أ– الميزة التنافسية الخارجية: وتركز المؤسسة في هذا النوع من الميزة التنافسية في تمييزها للمنتج على عناصر تعطي فيه إضافة للمشتري وذلك من خلال: [ix]

1– تقليل تكلفة الاستعمال.

2– أو رفع كفاءة الاستعمال.

نستنتج بأن الميزة التنافسية الخارجية تكسب المؤسسة قوة للمساومة في السوق وتجعل المستهلك يشتري المنتجات بأسعار مرتفعة بفعل التمايز الذي أظهره هذا المنتج مقارنة بمنتجات المنافسين،واقتناع المستهلك بأن جودة هذا المنتج أحسن وأفضل من جودة المنتجات المنافسة من كل الجوانب،وعليه يمكن استنتاج بأن المؤسسة في هذه الحالة بإمكانها

تقديم منتج متميز وفريد وله قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك(جودة أعلى،خصائص خاصة بالمنتج،خدمات ما بعد البيع). [x]

ب- الميزة التنافسية الداخلية: في هذه الحالة تركز المؤسسة في تفوقها وتميزها عن المنافسين من خلال تحكمها في تكاليف الصنع،الإدارة أو تسيير المنتج،والتي تضيف قيمة للمنتج بإعطائه سعر تكلفة منخفض عن المنافس الأولي[xi]،حيث تلجأ المؤسسة إلى انتهاج إستراتيجية السيطرة بالتكاليف،وتحسين الإنتاجية التي تسمح لها بتحقيق مردودية أحسن وعوائد أكبر،ومنه الوصول إلى أفضل قوة للمساومة حتى في حالة انخفاض الأسعار أو الدخول في حرب الأسعار،لأن المؤسسة تتحكم في تكاليفها إلى درجة كبيرة وبحوزتها معرفة تنظيمية وتكنولوجية عالية.

1-2-مصادر الميزة التنافسية: قبل أن تحدد المؤسسة مصادر ميزتها التنافسية، يجب عليها تشخيص نشاطاتها الأساسية من خلال تحليل "سلسلة القيمة"، وهي:"الطريقة التي تسمح لنا بالتحليل الداخلي لمؤسسة للتعرف على سلسلة الأنشطة التي تؤديها، بغرض فهم سلوك التكلفة لدى المؤسسة ومصادرها الحالية والمحتملة للميزة التي تحققها المؤسسة عن منافسيها[xii].

سلسلة القيمة تتكون من جزئين:

أ-الأنشطة الرئيسية:هي كل الأنشطة التي تساهم بشكل مباشر في إنتاج وتقديم قيمة أكبر لزبائن المؤسسة من المؤسسات المنافسة، مثل الأنشطة المتعلقة بالبيع والتسويق مثلا.

ب-أنشطة الدعم:هي كل الأنشطة التي تدعم الأنشطة الرئيسية، مثل الأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية.

ويمكن ذكر أهم أهداف تحليل سلسلة القيمة للمؤسسة، في النقاط التالي:

- تحديد وتعظيم الهامش الذي يعد بعدا أساسيا في كسب ميزة تنافسية من طرف المؤسسة، فهو يمثل القيمة المدركة من جانب زبائن المؤسسة لمنتجاتها وخدماتها مطروح منها التكاليف. [xiii]
- تحسين فعالية المؤسسة من خلال عن تحقيق أفضل للعلاقات بين الأنشطة المترابطة التي تخلق قيمة للزبائن.
- التحكم في التكاليف بتحديد تكاليف الأنشطة التي لا تحقق قيمة مضافة، لاسيما لو كانت تكلفتها عالية.
- ضمان التميز من خلال تحديد مختلف مصادر الميزة التنافسية والتركيز عليها.

1-3- مؤشرات قياس التنافسية: لقد حاولت العديد من الأبحاث والدراسات من أن يطوروا مؤشرات جديدة لقياس التنافسية ، وبما أنهم لم يتفقوا حول تعريف موحد، فقد تباينت أيضا الآراء حول إيجاد مؤشرات متفق عليها ، خاصة وأن مفهوم التنافسية يختلف أيضا بين إن كان على مستوى الدولة أو على مستوى القطاع أو على مستوى المؤسسة، وبالتالي تصبح المؤشرات تخضع للعديد من المتغيرات والعوامل الكمية والنوعية، وفي دراستنا هذه سوف نتطرق لمؤشرات قياس التنافسية على مستوى المؤسسة، ونذكر أهمها:

1- الربحـــية: تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، فهي تتعلق بالقيمة الحالية لأرباح المنظمة بالقيمة السوقية لها. ويمكن أن تكون المؤسسة تنافسية في سوق تتجه هي ذاتها نحو التراجع، وبذلك لا تضمن تنافسيها الحالية ربحيتها المستقبلية. وتعتبر الربحية قياس للعائد في صورة الأرباح التي يحصل عليها المساهمين لاستثماراتهم في المنظمة ووهي موضحة في شكل النسب التالية [xiv] :

- ✓ عائد حقوق الملكية : توضح هذه النسبة ربحية المنظمة فيما يتعلق برأس المال الذي يقدمه مالك المنظمة (المساهمين).
- ✓ عائد رأس المال: تهده هذه النسبة إلى تقديم المعلومات عن أداء المنظمة، بالتركيز على الكفاءة التي تستخدم معها رأس المال.

وتعتمد الأرباح المستقبلية على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها، كذلك على جاذبية النسبية لمنتجاتها على مدى فترة طويلة، كما أن الربحية المستقبلية للمؤسسة يمكن أن تقوم على نفقاتها الحالية على البحث والتطوير والبراءات التي تحصل عليها أو على الجوانب الأخرى لإستراتيجيتها[xv].

2- تكلفة الصنع: تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة، إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزي ذلك أما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيرا، أو السببين السابقين معا، وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير فعالة، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة، فيمكن أن يعزي ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين[xvi].

3-الإنتاجية الكلية للعوامل: هو المؤشر الذي يقيس الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة هذه العوامل[xvii].

4-الحصة من السوق: يمكن أن يكون المنتج مربحا، ويستحوذ على حصة سوقية اكبر في السوق المحلية، دون أن يكون تنافسيا في السوق الدولية، ويحدث هذا عندما تكون السوق الداخلية محمية، ولهذا وجب مقارنة تكاليف المنتج المحلي مع تكاليف المنتجات المنافسة الدولية.

2- تنافسية المؤسسات ص و م ص في ظل الشراكة الأورو- جزائرية: يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل نسبة 65%من معاملاته الخارجية خاصة مع فرنسا وايطاليا،وقد عقد المؤتمر الأورو-متوسطي لشؤون الدول الخارجية في برشلونة في 27و28 نوفمبر 1995[xviii] وكان نقطة انطلاق الشراكة الأورو-متوسطية، والتي تمثل إطارا واسعا للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول الاتحاد ودول جنوب المتوسط والتي تمثل الجزائر أحد أعضائها.

و بعد عدة جولات من المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ،محاولا كل طرف فيها أن يدافع على مصالحه إلى غاية الوصول إلى الاتفاق بين الطرفين، ليوقع اتفاق الشراكة ، بمدينة فالنسيا الاسبانية في 22 أفريل 2002، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في 1 سبتمبر 2005 فاتحا المجال لإنشاء منطقة تجارة حرة مع الأسواق الأوروبية سنة 2017، كما اتفق الطرفان الأوروبي والجزائري على الإلغاء التدريجي للحقوق الجمركية على مدى 12 عاما، حيث يمثل هذا الاتفاق تحديا للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بصفة خاصة، سوءا على مستوى تنويع الأسواق والتنافسية أو تنويع المنتجات. باعتبار إقامة منطقة للتبادل الحر تعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي إلى اتفاق شراكة يقتضي إلى اتفاق تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على الاتفاق، مما يؤدي حتما إلى اشتداد المنافسة من خلال تزايد وجود المؤسسات الأوروبية للدفاع عن حصتها السوقية تجسيدا للإستراتيجية التي تتبناها، والتي ترمي إلى دعم النمو الخارجي من خلال التعاون بين المناطق المتجاورة[xix]. واستعدادا لهذا كانت أحد الأهداف المنتظرة من تعاون الجزائر مع الإتحاد الأوروبي هو تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، وجعل مؤسساته الاقتصادية قادرة على المنافسة، ولا يتم هذا إلا برفع مستوى أدائها.

لقد تضمنت اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية 110 مادة، مقسمة إلى 9 أبواب، حيث خصص كل باب لدراسة محور معين، وسوف نوجزها باختصار لأننا سوف نركز على الجانب الاقتصادي منها: [xx]

الباب الأول :الحوار السياسي

الباب الثاني: حرية انتقال السلع : ترمي الجهود المشتركة للطرفين في نهاية المطاف إلى إنشاء وبصفة تدريجية لمنطقة التبادل الحر في ظرف لا يتعدى 12 سنة، واستنادا للإجراءات التي تضمنتها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية

ومختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف، والتي أسستها المنظمة العالمية للتجارة فالسلع التي تكون محور التفاوض حول التعريفة الجمركية تشمل كل من:

أ- المنتجات الصناعية : يتم تفكيك التعريفي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الواردة من الاتحاد الأوروبي بصورة تدريجية خلال فترة مدتها 12 سنة، إضافة إلى سنتين تأجيل.

ب- المنتجات الزراعية : تشمل منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة، و يبدأ سيران تحرير التبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بعد 05 سنوات ابتدءا من تاريخ الاتفاقية، وبعد عام من هذا التأخير تؤخذ الإجراءات اللازمة للسهر على تحقيق هذا الهدف ، حيث يتم تقديم تنازلات من قبل الطرفين والدخول إلى الأسواق في شكل حصص على أساس المعاملة بالمثل، ويكمن هذا المبدأ من التحرير التدريجي للأسواق..

الباب الثالث :تجارة الخدمات: نصت الاتفاقية على أن يلتزم أعضاء الاتحاد الأوروبي في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات بمنح الجزائر معاملة " الدولة الأولى بالرعاية "، وهذا فيما يخص جميع الخدمات التي يضمنها الاتفاق، بينما سوف تمنح بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها.

الباب الرابع :المدفوعات، رؤوس الأموال، والمنافسة، وغيرها من الترتيبات الاقتصادية

الباب الخامس :التعاون الاقتصادي :يشمل التعاون الاقتصادي جميع القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية وكذلك مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها، ويرتكز على عدة مبادئ أهمها حوار اقتصادي منتظم، كذلك تبادل المعلومات، والخبرة، والتكوين، والمساعدة التقنية، والإدارية، والقانونية.

الباب السادس :التعاون الاجتماعي والثقافي

الباب السابع :التعاون المالي :حيث تم الاتفاق على مساعدة الجزائر على إعادة التوازن المالي للاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال:

-تسهيل عملية الإصلاح التي تهدف إلى تحديث الاقتصاد، وإعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

-ترقية الاستثمار الخاص، والنشاطات التي من شأنها توفير فرص عمل.

-الأخذ بعين الاعتبار انعكاسات إقامة منطقة تجارة حرة على الاقتصاد الجزائري، خاصة قطاع الصناعة.

-وضع سياسة اجتماعية مرافقة لامتصاص الآثار السلبية الناجمة عن الإصلاحات.

الباب الثامن :التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية

الباب التاسع :الإجراءات المؤسساتية :لتسهيل عمليات سير الاتفاق، تم تأسيس مؤسستين هما:

مجلس الشراكة ولجنة الشراكة[xxi]، إضافة إلى سبعة ملاحق وخمسة بروتوكولات تبين وتوضح إجراءات وقواعد تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

2-1-الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية: سوف نركز على الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة ممثلا في إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وتأثيره على الاقتصاد الجزائري ككل وعلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالأخص.

تنص المادة 6 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، على إنشاء منطقة للتبادل الحر، بشكل تدريجي، بين الطرفين، خلال فترة تقدر ب 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بمعنى آخر إلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017 ، وهذا من خلال تنفيذ جدول أعمال بين الطرفين، على أن يكون وفق ثلاث قوائم من المنتجات المصنعة ، وهذه المنطقة تقوم على جملة من المبادئ، وهي[xxii]:

1- مبدأ المعاملة بالمثل La réciprocité:فبعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي، الذي كان يسمح بدخولها

إلى أسواقه بكل حرية ومن دون إجبار الطرف الجزائري على القيام بذلك، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة، سيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

2-مبدأ التدرج بين الطرفينLa progressivité: أي بمعنى أن هذه المنطقة لا يتم إقامتها بشكل مباشر بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإنما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر ب 12 سنة، وهذا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي تكون في سنة 2017 .

3-مبدأ المرونة والتكيف La flexibilité et adaptation: حيث سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية التغيير في جدول أعمال التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة، وإحداث تعديلات فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي، وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه، بأضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية.

ولقد تضمن الباب الثاني من الاتفاقية، مسألة التنقل الحر للسلع، وذلك بتوضيح إجراءات حرية تنقل السلع، سواء الصناعية، أو الزراعية(سوف نركز على السلع الصناعية دون الزراعية)، مع تحديد كيفية تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحر.

بالنسبة للسلع المصنعة :بالنسبة لصادرات المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي، فيتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية، وأية رسوم أخرى، ذات الأثر المماثل، ودون أية قيود كمية، أو قيود أخرى بمجرد دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ، ويستثنى من هذا قائمة من السلع التي يعدها الاتحاد الأوروبي حساسة، وتحظى بمعاملة خاصة، والتي من بينها السلع النسيجية والملابس، في حين أن المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية؛ يتم تحريرها من الرسوم الجمركية، وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل، ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي، أي على أساس مراحل زمنية خلال الفترة الانتقالية، ووفق قوائم رئيسية، تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية، وهذا بغية مساعدة الجزائر على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر، وهي ثلاث قوائم:

القائمة الأولى :تتكون أساسا من المواد الأولية، وسلع التجهيز غير المنتجة محليا، والتي تم تحريرها بالكامل بمجرد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، أي ابتداء من 1 سبتمبر لسنة 2005 ، مع العلم أن هذه القائمة واردة في الملحق الثاني من الاتفاقية، والتي يبلغ عدد المنتجات التي تحتويها 2075 موزعة على النحو التالي: 2014 منتجات التشغيل، 37منتج تجهيز، و 24 منتج نهائي موجه للاستهلاك.

القائمة الثانية :تحتوي بالدرجة الأولى على سلع التجهيز والمواد الأولية الصناعية الأوروبية المنشأ،وكذلك قطع الغيار غير المنتجة محليا، حيث يتم إلغاء جميع الحواجز عليها تدريجيا بعد مرور سنتين على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ خلال فترة تقدر ب 6 سنوات من دخول الاتفاقية حيز التطبيق، بمعدل يتراوح مابين 10 % و 20% لكل سنة، بمعنى أنه يتم تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الواردة في هذه القائمة بشكل كامل في سنة2013 ، مع العلم أن هذه القائمة تضم 1100 منتج صناعي، موزعة على النحو التالي52 :منتجات التشغيل، 912 منتج تجهيز، و 136 منتج نهائي موجه للاستهلاك.

القائمة الثالثة :وهي القائمة التي تضم السلع الحساسة بالنسبة للجزائر أي المنتجات الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا، حيث يتم بشأنها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا خلال الفترة الانتقالية المقدرة ب 12 سنة، وتبدأ العملية بعد مرور سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وبمعدل سنوي يتراوح مابين 5% إلى 10% ، أي أنه بحلول سنة 2017 يتم التحرير الشامل لقائمة هذه المنتجات، والتي تضم 1964 منتجاً موزعة كما يلي 262 :منتج تشغيل، 292 منتج تشغيل، 292 منتج تجهيز، و1410 منتج نهائي موجه للاستهلاك.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المنتجات الصناعية الجزائرية ، وكذا المنتجات أوروبية المنشأ سوف تخضع للتحرير التدريجي من القيود الجمركية وفقا لجدول أعمال من سنة 2005 سنة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إلى غاية2017 التي يتم فيها التحرير النهائي للمنتجات الصناعية لطرفي الاتفاق، ولهذا سعت الجزائر جاهدة من خلال هذه الاتفاقية إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات الاستثنائية، بغية حماية الصناعات الوطنية الناشئة، أو القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة، أو تلك التي تواجه صعوبات كبيرة، وهذا تفاديا للآثار الاجتماعية الخطيرة الناتجة عن عملية التفكيك التعريفي، وذلك بإعادة تطبيق الرسوم الجمركية، أو زيادتها بنسبة لا تفوق 25 %من قيمة السلعة خلال الفترة الانتقالية، وفي مدة لا تتجاوز خمس سنوات، إلا إذا تم تمديدها من قبل لجنة الشراكة التي يجب إخطارها بأي إجراء استثنائي تقوم به الجزائر، وكذلك التشاور معها حول هذه الإجراءات وتحديد البرنامج الزمني لتطبيقها، مع العلم أنه لا يمكن العمل بمثل هذه التدابير فيما يخص أي منتج إذا انقضت أكثر من ثلاث سنوات على إلغاء كل الحقوق الجمركية والقيود الكمية أو التدابير ذات الأثر المماثل عليه[xxiii].

2-2- انعكاسات الشراكة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالجزائر: سوف يكون للشراكة مع الاتحاد الأوروبي انعكاسات وأثار منها الإيجابية وأخرى سلبية على تنافسية مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها فنجد:

1-الانعكاسات الإيجابية: والتي تتمثل في [xxiv]:

- الاستفادة من التطور التكنولوجي، وذلك نتيجة لفك العزلة عن الاقتصاد الجزائري، فهو بذلك يضمن انتقال التكنولوجيا إلى مؤسساتنا الجزائرية، كما يكون هناك فضاء رحب للاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية والاستفادة من الخبرات، وتكون حافزا لرفع مستوى التنافسية بتحسين الإنتاج من حيث الجودة والسعر.
- تحسين الخدمات، والذي يوفر الجو المناسب لعمل المؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتحسين النوعية والتقليل من التكلفة . مسايرة التطورات التي تحدث على الساحة العالمية ,واندماج الاقتصاد الجزائري في إطار مسار العولمة .
- الاستفادة من التعاون الاقتصادي والمالي المقترح من قبل الأوربيين في إطار اتفاقية الشراكة(برنامج ميدا).
- القيام باستثمارات معتبرة قصد تحسين الإنتاج والنهوض بالاقتصاد الوطني.
- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج مع التطورات الدولية.
- تحسين الجانب الإعلامي في قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين مستوى تسيير المؤسسات وإطارات مديريات، وكذلك تعزيز دور الجمعيات المهنية.
- الاستفادة من المزايا الممنوحة مثل الإعفاء الجمركي يجعل من مؤسساتنا قادرة على استيراد المواد الأولية وسلع التجهيز من الاتحاد الأوروبي بتكلفة أقل، وهذا ما سوف يؤدي إلى تحسين التنافسية المحلية و الدولية لها على المدى المتوسط.
- خلق مناخ ملائم للاستثمارات وعمليات التعاون من خلال مسار تفتح الاقتصاد الوطني.
- فتح أسواق جديدة أمام مؤسساتنا تسمح بإتاحة فرص للتصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي الخمس والعشرين .

2- الانعكاسات السلبية : بعد ذكرنا للانعكاسات الايجابية، هذا لا ينفي قلق بعض أصحاب العمل والنقابات في الجزائر الذين يخشون انعكاسا سلبيا من[xxv] :

- تحول الجزائر إلى سوق استهلاكية بالدرجة الأولى دون الاستفادة من مزايا الاتفاق كنظيراتها من أعضاء الاتحاد، بسبب الدخول الحر للمنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية والتي تعمل على إلغاء المنتج الوطني الذي مازال يفتقر لمقاييس الجودة العالمية.

- زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة. [xxvi]
- ارتفاع التكاليف الانتقالية الناتجة عن طول المدة الزمنية، حيث يلاحظ أن الجزائر سوف تخسر بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سنويا نحو 10, 749 مليار دج،وهذا خلال السنتين الأوليتين لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، نظرا للتفكيك الفوري لكل الرسوم الجمركية،المفروضة على المنتجات الواردة في القائمة الأولى، وبعدها يتم تفكيك المنتجات الواردة في القائمتين الثانية والثالثة، وهو ما يعني تزايد الخسائر السنوية من الإيرادات الجمركية، والتي يتوقع أن تصل في نهاية الفترة إلى 39,816 مليار دج، في حين سيبلغ مجموع الخسائر أثناء فترة التفكيك المقدرة باثنتي عشر سنة حوالي 348,997 مليار دج، وهو ما يعادل 4,803 مليار دولار) حسب سعر صرف الدولار لسنة 2003 [xxvii].

إن التنازلات التي يدفعها الطرف الجزائري ضمن اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية لا تخدم المتعاملين الاقتصاديين المحليين، مثل إلغاء التعريفات المفروضة على المؤسسات، وكذا التفكيك الجمركي الذي سوف يؤدي إلى إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الأوروبية وهذا سوف يؤثر على النسيج الصناعي سلبا خاصة الذي مازال منه في مراحله الأولى، وعليه فالوضعية الهشة للصناعة الجزائرية وضعف قدرتها التنافسية تؤدي للقول إن دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ سوف يكون له آثار سلبية على القطاع، إذ يلاحظ تزايد العجز في الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي والخاص بالمنتجات المصنعة، إذ سجلت الجزائر خلال الفترة2007 – 1990عجزا في ميزانها التجاري وهذا بالرغم من أن منتجاتها الصناعية كانت تخضع لتدابير قصد حمايتها من منافسة مثيلاتها الأوروبية مثل الرسم الإضافي المؤقت [xxviii].

إن دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ دون تأهيل مسبق لمؤسساتنا أو تأخر عمليات التأهيل مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على الصمود أمام تطور وضخامة المؤسسات الأوروبية المنافسة لها، حيث أن أغلب المؤسسات الجزائرية المتواجدة في السوق لا تتجاوب مع المعايير الدولية.

3– تنافسية المؤسسات ص وم الصناعية الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية :

ظهرت المنظمة العالمية للتجارة OMC إلى حيز الوجود في 01 جانفي 1995 [xxix]بعد الاتفاقات التي تم التوصل إليها من خلال جولة الأرغواي، [xxx] وهي منظمة تعمل على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، كما تعتبر أيضا الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها، من خلال إيجاد منتدى للتفاوض التجاري بين الأعضاء بالبحث عن آلية تواصل فيما بينهم، كما تعمل أيضا على تحقيق التنمية لجميع الدول الأعضاء للوصول إلى اقتصاد عالمي قوي.

3–1––مسار انضمام الجزائر إلى OMC: إن من أهم الشروط التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها، انتهاج نظام اقتصاد السوق، بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي، وتحرير تجارتها الخارجية، بالإضافة إلى تفكيك الرسوم الجمركية وتعديل قوانينها وفق القوانين والتشريعات الدولية، وبهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة قامت الجزائر بعدة إجراءات في هذا الصدد من إصلاح اقتصادي الذي باشرته أواخر الثمانينات، والعزم الفعلي على انتهاج اقتصاد السوق والتفتح على الاقتصاد العالمي، حيث تم تقديم طلب الانضمام فعليا إلى المنظمة في جوان 1996 [xxxi]، هادفة بذلك إلى إنعاش اقتصادها الوطني، تحفيز وتشجيع الاستثمارات سواء منها المحلية أو الأجنبية، كما تسعى أيضا إلى مسايرة التجارة الدولية وذلك عن طريق الاحتكاك مع المنتجين الأجانب الذين يعملون على الرفع من المنافسة والنوعية الجيدة.

ضف إلى ذلك استفادتها من المزايا التي تمنحها المنظمة للدول الأعضاء خاصة النامية منها(حماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة في المدى القصير، مدة التحرير التي قد تصل إلى 10سنوات بدلا من 6 سنوات للدول المتقدمة).

وفي إطار مشروع الانضمام فقد قطعت الجزائر عدة أشواط،وذلك بإجابتها على ما يقارب 1933 سؤال يتمحور أغلبها حول معلومات تتعلق بالقوانين والتنظيمات التجارية السارية المفعول وكذا بتوضيحات فيما يخص نظام التجارة الخارجية الجزائرية بصفة عامة، وأن الاجتماع الثاني عشر من مفاوضات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة سيعقد قبل نهاية الثلاثي الأول من 2014 وهذا حسبما صرح به وزير التجارة السيد بن بادة. وهي الآن في المراحل الأخيرة لإتمام العملية([xxxii]).

لقد استغرق ملف الانضمام الجزائري ما يقارب 18 سنة من الحوار والتفاوض، وما زال إلى حد الآن لم يفصل فيه بعد، بالرغم من أنه قطع أشواطا كبيرة، ولكن هذا يرجع لعدة أسباب منها ما هو خاص بالمنظمة ومنها ما يخص الجزائر.

3-2-انعكاسات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالجزائر: رغم تأخر مسار الانضمام، إلا أن هناك توقع لبعض الانعكاسات سواء كانت ايجابية أم سلبية على الاقتصاد الوطني عموما، وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية خصوصا فنجد منها:

1-الانعكاسات الإيجابية: والتي تتمثل في:

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الجزائرية، من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية والاستفادة من التطور التكنولوجي الناجم عن المنافسة مع المؤسسات الأجنبية ذات الجودة العالمية.
- خلق مجالات إنتاج جديدة، مما يؤدي إلى توفير مناصب شغل، وهو أحد الأهداف المنتظرة من المؤسسات ص و م ص.
- زيادة حدة المنافسة من خلال الدعاية والإشهار، فيصبح المستهلك لديه حرية إختيار السلع، وبالتالي الإنتاج يكون وفقا لطلبات المستهلك وبمعايير ومقاييس إنتاج عالمية.
- تشجيع القطاع الصناعي الممثل في المؤسسات ص و م، على الإنتاج بنوعية جيدة بسبب التحرير التجاري وكذا فك القيود.
- فتح فرص التصدير وتسهيلها أمام هذا النوع من المؤسسات بسبب تقليص الحواجز في الأسواق العالمية أمام الدول الأعضاء.
- استفادة مؤسساتنا من المزايا التي تكتسبها الدول النامية مثل حماية المنتوج المحلي من المنافسة الاجنبية على المدى القصير، بجعلها فترة لإعادة التطوير والتأهيل والاستعداد للدخول إلى الأسواق العالمية بمنتجات ذات تنافسية عالية.

2- الانعكاسات السلبية : والتي تتمثل في:

-إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام منتجات الدول الأعضاء، وهذا يعني إغراق السوق الوطنية بالسلع الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى كساد السلع الوطنية بسبب تفضيل المنتوج الأجنبي على المنتوج الوطني وبالتالي تصبح الجزائر سوق استهلاكي وحسب.

-إن دخول المنتجات الأجنبية إلى السوق الوطني ومنافستها للسلع الوطنية، دون إجراء عمليات تطوير وتأهيل لمؤسساتنا لتصبح قادرة على إنتاج سلع تنافسية بمقاييس ومعايير جودة عالمية، أو حتى التباطؤ في إجراء هذه العملية، سوف يؤدي إلى القضاء التدريجي على النسيج الصناعي الوطني، خصوصا وأن الجزائر مجبرة على احترام قوانين المنظمة كغيرها من الأعضاء.

إن الدخول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد(الانفتاح الاقتصادي) يمثل تحديا كبيرا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر، والتي لا بد وان تسعى لتوظيف أوضاعها الاقتصادية لمجارات قوانين العولمة.

فبقاء تلك المؤسسات مرهون بوجود إدارة متميزة واعية ومدربة تهتم بالبحث والتطوير، وتبني أفكار جديدة وكل ما من شأنه العمل على تطوير منتجاتها، وتقديم كل ما هو جديد لإشباع حاجات العملاء وتطلعاتهم، بالإضافة إلى وجود بيئة مساعدة على تطور وتنمية هذا النوع من المؤسسات، وبالتالي يصبح هذا القطاع قادرا على المنافسة محليا وكذا دوليا، وبهذا يصبح يساهم بصفة فعالة في تنمية الاقتصاد الجزائري، وفي هذا الصدد وقبل التطرق إلى مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، تجدر الإشارة إلى تنافسية الاقتصاد الجزائري وذلك حسب مؤشر التنافسية العربي، الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(01): جدول يوضح ترتيب الجزائر بين الدول العربية حسب مؤشر التنافسية العربية

الدول	الأداء الاقتصادي	البنية التحتية الأساسية	البنية التحتية التقانية	تدخل الحكومة	رأس المال البشري	جاذبية الاستثمار	ديناميكية الأسواق والمنتجات	الإنتاجية والتكلفة	تكلفة الأعمال	الحاكمية وفاعلية المؤسسات	الطاقات الابتكارية	مؤشر التنافسية	الترتيب
الجزائر	0.63	0.15	0.36	0.17	0.48	0.45	0.25	0.40	0.30	0.24	0.16	0.36	24
تونس	0.58	0.18	0.41	0.64	0.60	0.47	0.30	0.45	0.66	0.46	0.32	0.45	16
المغرب	0.59	0.13	0.29	0.44	0.31	0.47	0.27	0.40	0.40	0.54	0.21	0.34	27
ليبيا	0.63	0.29	0.13	0.73	0.60	0.38	0.49	0.44	/	0.21	0.41	0.37	23
السعودية	0.58	0.22	0.49	/	0.57	0.63	0.39	0.58	0.77	0.46	0.24	0.47	11
مصر	0.39	0.22	0.36	0.51	0.47	0.46	0.29	0.45	0.50	0.34	0.14	0.36	25

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربي2012، الكويت 2013، ص29.

من خلال نلاحظ أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة بين الدول، فهي تحتل المرتبة 24 حسب مؤشر التنافسية العربي(xxxiii)، بعد كل من السعودية، وليبيا، وتونس، ويعتمد هذا المؤشر في حسابه على جملة من المؤشرات التي تقيم اقتصاد الدول العربية من خلال المكونات الأساسية للاقتصاد الكلي وكذا الجزئي ممثلة في عشرة مكونات (الأداء الاقتصادي، و البنية التحتية الأساسية، والبنية التحتية التقانية، تدخل الحكومة، ورأس المال البشري، وجاذبية الاستثمار، ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص، والإنتاجية والتكلفة، تكلفة الأعمال، والحاكمية وفاعلية المؤسسات ، والطاقات الإبتكارية وتوطين التقانة)

ولا يخفى علينا أن الجزائر مقبلة على الانفتاح الاقتصادي المرتقب لسنة 2017 ، ولم يبق على هذا إلا ثلاث سنوات، والسؤال المطروح هل الاقتصاد الجزائري مؤهل لمواجهة هذا الانفتاح الجديد، وخاصة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، والتي تعتبرها الجزائر أحد ركائز التنمية خارج المحروقات، والسؤال المطروح: ما هي مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري؟ وهذا ما سوف نتطرق له في الجزء الموالي.

4-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الاقتصاد الجزائري. لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للوطن، وذلك بالنظر لمزاياها وخصائصها، كتوفيرها لمناصب الشغل والمساهمة الفعالة في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج الوطني الخام و القيمة المضافة، ومستوى الصادرات....

4-1- مساهمتها في التجارة الخارجية :إن أهم المؤشرات التي تبين أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية هي مدى مساهمتها في التجارة الخارجية وبالأخص الصادرات. وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها القدرة الكبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف في ميزان المدفوعات.والجدول والشكل المواليان يوضحان هذا:

الشكل رقم(02): حجم واردات الجزائر من المنتجات الصناعية للفترة (2002-2012).

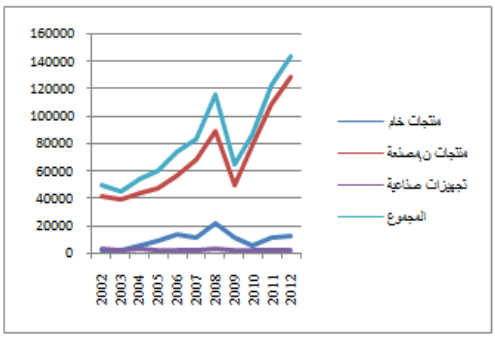

الجدول رقم(02): حجم واردات الجزائر من المنتجات الصناعية للفترة (2002-2012)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السلع الوسيطية											
منتجات خام	446888	533468	561832	551031	612276	918942	905252	1270615	1759393	2146722	2878822
منتجات نصف مصنعة	1861831	2211007	2623130	2999328	3583872	4928745	6524527	7385535	7514367	7785577	8043157
سلع التجهيز											
تجهيزات صناعية	352501.7	383509.4	512186.5	620175.1	619446.4	695517.9	856042	1099867	1173006	1169431	1043408
المجموع	583373.6	657956.9	830682.7	975211	1039061.2	1280286.7	1599019.9	1965481	2101281	2162660	2135605

الوحدة: مليون دينار.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

Office national des statistique, l'activité industrielle –année 2012-,série statistique économique N°74,juillet 2013, p 43

لقد تعددت واردات الجزائر لسنة 2012من المنتجات الصناعية أكثر من 1989 مليار دينار، وتجدر الإشارة هنا إلى أن وارداتها من المنتجات الصناعية ممثلة في سلع التجهيز(التجهيزات الصناعية)، والسلع الوسيطية (المنتجات الخام والمنتجات النصف مصنعة)، إلا أن هذه القيمة سجلت انخفاضا مقارنة بسنة 2011 (2077.9 مليار دينار)، بنسبة قدرت ب4.3 % ، قيمة الانخفاض قدرت ب 88.7 مليار دينار، وقد احتلت التجهيزات الصناعية الحصة الأكبر من قيمة الواردات بنسبة تقدر ب 52.5 % لسنة 2012، و56.3 % لسنة 2011 ، والملاحظ أنها سجلت انخفاضا مقارنة بسنة 2011 ،قدر ب11 %.في حين أن وارداتها من السلع الوسيطية سجلت ارتفاعا مقارنة بسنة 2011 ، حيث بلغت قيمتها 945.8 مليار دينار سنة 2012 ، بنسبة قدرت ب4.1 %، كانت فيها النسبة الأكبر للواردات من المنتجات النصف مصنعة بنسبة قدرت ب 4.04%، والباقي للواردات من المنتجات الخام بنسبة 7.1%.

أما بالنسبة لصادرات الجزائر، فتبقى المحروقات تمثل الصادرات الأساسية خلال سنة 2011 ، بنسبة قدرت ب 97.15 % من القيمة الإجمالية للصادرات،أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة، بنسبة 2.85 % من القيمة الإجمالية للصادرات بما فيها صادرات القطاع الصناعي[(xxxiv)].

لقد تعددت صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية خارج المحروقات لسنة 2011 ، 123.3 مليار دينار، لتصل إلى 144 مليار دينار سنة2012 ، بنسبة ارتفاع قدرت ب 16.8 %.

وقد احتلت فيها المنتجات النصف مصنعة الجزء الأكبر من الصادرات بنسبة قدرت ب 89.4 %، حيث قدرت قيمتها ب 109 مليار دينار سنة 2011، وأكثر من 128 مليار دينار سنة 2012، بنسبة ارتفاع قدرت ب 18.1 %.

وقد بلغت صادراتها من المنتجات الخام لسنة 2012، 12950 مليون دينار بنسبة قدرت ب 9%، أمسبة المتبقية 1.6% فكانت لسلع التجهيز بقيمة قدرت ب2326 مليون دينار. وهذا ما يوضحه كل من الجدول رقم(03)، والشكل

رقـــــــــــم (03).

الجدول رقم(03): تطور صادرات المنتجات الصناعية خارج المحروقات للفترة (2002-2012)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصنع الوسيط											
منتجات غير منتجات مصنعة	3078.6	3098.9	6457.8	9433.9	14166.1	11757	22040.1	12302	6977	11717	12950
	41653.1	39419.1	44311.6	47725.6	57385.1	68842.6	89308.4	50259	78568	108994	128724
صنع التجهيز											
تجهيزات صناعية	4016.9	2290.8	3582.7	2642.7	3162.6	3188.9	4334.5	3076.0	2235	2561	2326
المجموع	49670.4	45565.1	54760.5	60173	74711.1	83788.9	115692	65637	87780	123272	144000

الوحدة: مليون دينار

الشكل رقم(03): تطور صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية خارج المحروقات للفترة (2002-2012).

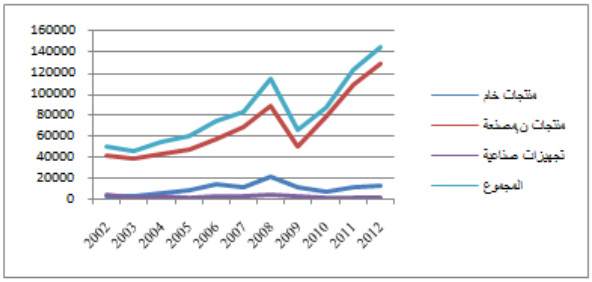

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Office national des statistique ,op cit,p43

وفي الأخير يمكن القول أن قيمة واردات الجزائر من المنتجات الصناعية، تفوق بكثير قيمة صادراتها من المنتجات الصناعية خارج المحروقات، بقيمة تقدر ب1845185 مليون دينار، بحيث أن أغلب صادرات الجزائر تمثل المنتجات الخام، في حين أن أغلب وارداتها تتمثل في التجهيزات الصناعية، فبالرغم من مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية إلا أن هذه المساهمة تبقى ضئيلة، لا ترق لتحقيق الأهداف المنتظرة من هذا القطاع الهام، لذا وجب على الجزائر أن تسعى جاهدة لتنمية وتطوير هذا القطاع للرفع من تنافسيته، خصوصا ونحن على مشارف الدخول في منطقة التجارة الحرة وكذا الانفتاح الاقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي.

4-2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في دعم الناتج الوطني الخام (PIB): يمثل الناتج الوطني الخام مجموع الدخل الذي تحققه وسائل الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية لبلد ما خلال السنة بالإضافة إلى المداخيل الآتية من الخارج كتحويلات المهاجرين وغير ذلك، ويعتبر أحد مؤشرات التنمية للاقتصاد الكلي.

حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول تساهم بشكل فعّال في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أنها تساهم بنسبة هامة في الناتج الوطني الخام (PIB)، من أجل ذلك أولت الجزائر عناية كبيرة لهذا القطاع من خلال التشريعات والتسهيلات التي أدت إلى توسع نسيجه فأصبحت له مساهمة في الناتج الوطني الخام بنسبة توازي مساهمة قطاع المحروقات وتفوقها أحيانا حسب الإحصائيات التي قدمها بنك الجزائر، حيث تفوق مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني الخام من سنة 2006 إلى 2009 نسبة 70 % بقيم تتزايد من سنة إلى أخرى، كما أن للقطاع الصناعي الخاص قسطا كبيرا من هذه المساهمة ، حيث أنه يساهم بنسبة تفوق 18 %، ونعتقد كذلك أنه من خلال تحسين واقع هذه المؤسسات يمكن أن تساهم في زيادة الناتج الوطني الخام بشكل أكبر ومن مختلف القطاعات. حيث أن مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الناتج الوطني الخام تمثل أكبر نسبة فقد تجاوزت 70 %، لتصل نسبتها إلى 74.11% سنة 2007، بينما تنحصر مساهمة باقي القطاعات بين 8.64 % كحد أعلى في الصناعات النسيجية لسنة 2003، وبين 0.13 %كحد أدنى في صناعة المناجم والحاجر لسنة 2002. وهذا ما يوضحه الجدول رقم(04).

الجدول رقم(04): مساهمة القطاع الصناعي الخاص في الناتج الوطني الخام للفترة (2002 – 2007)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المناجم والمحاجر	0.13	0.15	0.15	0.15	0.23	0.21
الحديد والصلب	1.71	1.78	1.84	1.90	2.12	1.9
مواد البناء	4.56	4.56	4.78	4.55	4.65	6.71
الكيمياء وبلاستيك	2.57	2.52	2.68	5.92	6.27	6.52
الصناعة الغذائية	77.82	77.35	77.05	74.74	74.55	74.11
صناعة النسيج	8.28	8.64	8.45	8	7.66	6.48
صناعة الجلد	1.27	1.16	1.17	1.10	0.99	0.78
الخشب والورق	3.08	3.21	3.20	2.98	2.88	2.72
صناعات أخرى	0.58	0.64	0.68	0.66	0.65	0.58
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات الديوان الوطني للإحصاء ons الوحدة: مليون دينار

4-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في القيمة المضافة: إن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب قطاع النشاط لا يسمح من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لهذا، فإن تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في القيمة المضافة على المستوى الوطني وحسب قطاع النشاط، ستكون مفيدة إلى حد بعيد لتحديد مكانة هذه الأخيرة وتقييم أداءها في الاقتصاد الوطني.

حيث بلغت مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات الممثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في خلق القيمة المضافة663.7 بقيمة مليار دينار، في حين بلغت مساهمتها 728.6 مليار دينار سنة2012، بنسبة ارتفاع تقدر ب9.8 %، وهذه النسبة توضح الدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني. وتجد الإشارة هنا إلى أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة تتوزع بين القطاع الصناعي العام بنسبة 63.3 %، وبين القطاع الصناعي الخاص بنسبة 35.7%،وهذا كان سنة 2002، إلا أنه وفي سنة 2012 بلغت مساهمة القطاع العام 374773.4 مليون دينار بنسبة تقدر ب51.4 %، في حين مساهمة القطاع الخاص بلغت 353841.8 مليون دينار بنسبة تقدر ب48.6 %،ومنه نلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة مساهمة القطاع العام لسنة 2012 مقارنة بالسنوات السابقة ، بالمقابل لاحظنا ارتفاع في نسبة مساهمة القطاع الخاص بنسبة تقدر ب13.2 %، وهذا راجع للانخفاض في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التابعة للقطاع العام سنة تلوى الأخرى نظرا لسياسة الخوصصة وإعادة الهيكلة المتبناة من قبل الدولة (يمكن الرجوع للفصل الأول)، للدخول في اقتصاد السوق ومواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي،والجدول والشكل المواليين يوضحان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في خلق القيمة المضافة وذلك حسب قطاع النشاط، و الملاحظ أن تطور نسب مساهمة القطاع الخاص أكبر من تطور نسب مساهمة القطاع العام سنة تلوى الأخرى، بحيث أصبحت مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة غالبة في بعض القطاعات كصناعة الجلد بـــــ89.4 %، والصناعات الكيميائية بنسبة 74.2% ،وصناعة النسيج بنسبة88.3 %، والصناعات الغذائية وذلك بنسبة 87.3 %، كما هو مبين في الجدول رقم(05) و الشكل(05).

الجدول رقم(05): نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في القيمة المضافة حسب قطاع النشاط

السنوات / قطاع النشاط	2010		2011		2012	
	م ص وم ص ع *(%)	م ص وم ص خ **(%)	م ص وم ص ع (%)	م ص وم ص خ (%)	م ص وم ص ع (%)	م ص وم ص خ (%)
المياه والطاقة	100	0.0	100	0.0	100	0.0
المناجم والمحاجر	86.2	13.8	88.1	11.9	88.7	11.3
الحديد والصلب	91.6	8.4	91.8	8.2	92.2	7.8
مواد البناء	46.8	53.5	46.5	53.5	44.7	55.3
الكيمياء وبلاستيك	32.4	67.6	27	73	25.8	74.2
الصناعة الغذائية	14	86	13.8	86.2	12.7	87.3
صناعة النسيج	15.5	84.5	13.8	86.2	11.7	88.3
صناعة الجلد	11.5	88.5	10	90	10.6	89.4
الخشب والورق	49.3	50.7	54.4	45.6	53.1	46.9
صناعات أخرى	95.4	4.6	95.6	4.4	95.6	4.4
المجموع	54.2	45.8	52.9	47.1	51.4	48.6

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على :

الوحدة: مليون دينار

Office national des statistique ,op cit,p20

الشكل رقم(05): تطور مساهمة المؤسسات ص و م الصناعية في القيمة المضافة للفترة (2005-2012)

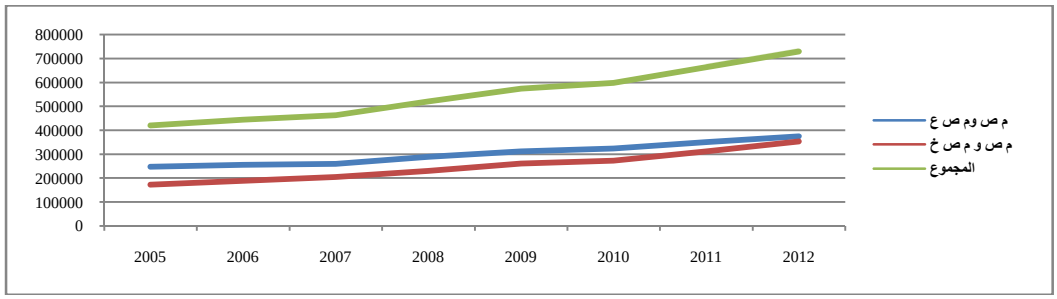

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على :

الوحدة: مليون دينار

Office national des statistique ,op cit p45,

وعلى العموم فإن مساهمة القطاع الصناعي ككل سواء منه الخاص أو العام في خلق القيمة المضافة في تزايد مستمر.

الخلاصة : من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى أن اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، والانضمام المرتقب للجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، كانا خياران اختارتهما الجزائر قناعة منها بأنهما سوف يتيحان لها فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، ومما لا شك فيه أن لكل منهما انعكاساته الايجابية وكذا السلبية على الاقتصاد الوطني عموما وعلى قطاع المؤسسات ص و م الصناعية خصوصا، إذ أن هذا سوف يؤدي بدوره إلى الرفع من معايير القدرة التنافسية.

و الجزائر هي الآن على مشارف الدخول في منطقة التجارة الحرة،إلا أنها مازالت تحتل المراتب الأخيرة في تقارير التنافسية سواء العالمية منها أو العربية، كما أنه بالرغم من مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والصناعية خصوصا في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه المساهمة مازالت محتشمة لا ترق للأهداف المسطرة والمنتظرة من هذا القطاع الحيوي.

ولذا وجب على الجزائر أن تعمل ما بوسعها لتعظيم وتكثيف استفادتها من هاذين الاختيارين، وأن تعمل جاهدة على تطوير وتأهيل مؤسساتها ص و م الصناعية من خلال الدعم المقدم لها في جميع المجالات بما في ذلك البيئة القانونية والتنظيمية، والتمويل والتدريب والدعم الفني والإداري والنفاذ إلى الأسواق المحلية والأجنبية، لتصبح بهذا قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد.

الهوامش والمراجع:

(i) يعتبر مؤشر التنافسية العالمي the Global competitive index ، والذي يحتوي في مكوناته على المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي والكلي معا، بحيث يهدف هذا المؤشر إلى قياس المنظومة المترابطة والمتكاملة من العوامل الأساسية، والمؤسسات والسياسات الشاملة والتي تشكل معا قاعدة لإحداث النمو للاقتصاد على المدى القصير والمتوسط،ويتم الاعتماد في منهجية التصنيف الحديثة لمؤشر التنافسية العالمي على مراحل تطور اقتصاد الدولة وتنافسيتها من خلال المراحل التالية: (مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية – مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية– مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار) .لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على تقرير التنافسية العالمي لسنة 2010 –2011 .

(ii)برني لطيفة، دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير، غ منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007، ص99 .

(iii) قدور بن فالة ، المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، شلف 2006، ص 1220.

(iv) المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي ، مصر، 2011، ص 04.

(5) كمال رزيق و عمار بوزعرور، ملتقى حول التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، البليدة 2005 ، ص14.

(vi) عبد السلام أبو حفص ، التنافسية و تغيير قواعد اللعبة، بتصرف ، كلية التجارة، جامعة إسكندرية مكتبة و مطبعة الشعاع 1997 ،ص 25 .

(vii) Michael Porter, L' Avantage Concurrentiel, Duno , Paris, France, 2000, P 08.

(viii) قدور بن فالة، مرجع سابق ، ص1224.

(ix) Jean Jacques Lambin ,Marketing Stratégique,3 eme Edition, science international,1994,P 29 .

(x)فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية – حالة المؤسسة الجزائرية–، أطروحة دكتوراه، غ منشورة، جامعة الجزائر، 2006 ،ص97 .

(xi) Jean Jacques Lambin ,op cit,P 270 .

(xii) نبيل مرسي خليل، الإدارة الإستراتيجية: تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، دار المعارف، الإسكندرية، مصر،1995،ص165.

(xiii)فهمي حيدر معالي ، نظم المعلومات: مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 10.

(xiv)سامية لحول، التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة : مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير–جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 76.

(xv)كلثوم كبابي، التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة : الجزائر المغرب وتونس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 52.

(xvi)محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية الدول: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005،ص 10.

(xvii) نفسه.

(xviii) مذكرات إعلامية أورو متوسطية ، الأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا المفوضية الأوروبية جانفي 2005 ، ص 7.

(xix) علي لزعر و ناصر بوعزيز، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05 ، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2009، ص 30.

(xx)جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر– باتنة، الجزائر، 2011، ص.ص 84–85.

(xxi)مجلس الشراكة :يجتمع مرة في السنة، وذلك على مستوى الوزارة، يقوم بدراسة جميع المشاكل ضمن الاتفاقية، إضافة إلى طرح مسائل أخرى ثنائية أو حتى دولية، ذات مصلحة موحدة، يتألف .المجلس من أعضاء تابعين لمجلس الاتحاد الأوروبي، وأعضاء آخرين تابعين للحكومة الجزائرية .أما لجنة الشراكة :وهي مختصة بمتابعة سير الاتفاق، حيث تقوم بوضع القرارات

اللازمة لتنظيمه، إضافة إلى صلاحيات أخرى ممنوحة لها من قبل مجلس الشراكة، وتتكون هذه اللجنة من ممثلي أعضاء مجلس الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية من جهة، والجزائر من جهة أخرى، وتجتمع بالتناوب إما بالجزائر أو بالاتحاد الأوروبي.

(xxii) Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l´Artisanat, Accord d´association Algérie-UE annexes et protocoles: Accord euro-méditerranéen ,Alger, 2008.

(xxiii) غنية العيد شيخي،دور الشراكة الأورومتوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية –دراسة حالة في الجزائر–، رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي،جامعة دمشق، 2009 ،بتصرف، ص 44.

(xxiv) جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر– باتنة، الجزائر، 2011، ،بتصرف، ص.ص 86–87.

(xxv) سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة تقييمية لبرنامج ميدا–، مذكرة ماجستير، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2008،ص 49.

(xxvi) جمعي عماري، مرجع سابق، ص87.

(xxvii) كل النسب والأرقام مأخوذة من المديرية العامة للجمارك الجزائرية، نقلا عن غنية العيد شيخي، مرجع سابق، ص50.

(xxviii)لقد قامت الجزائر في وقت سابق، وبالموازاة مع عملية إصلاح التعريفة الجمركية، بوضع آليات جديدة لحماية الإنتاج الوطني، من خلال إنشاء الرسم الإضافي المؤقت (D.A.P)الذي عوض القيمة المحددة إداريا، وهذا بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001 والذي تخضع له المنتجات والبضائع المستوردة من الخارج، والتي يمكن إنتاجها محليا، فالهدف من هذا الرسم هو تحقيق هامش حماية للمنتج الوطني وإعطائه قدرا من الدعم للمنافسة لمدة 5 سنوات، مع العلم أن هذا الرسم كانت نسبته تقدر في حزيران 2001 ب 60% وظل يتراجع سنويا ب % 12 إلى أن تم إلغاءه بصفة رسمية سنة2006.

(xxix)OMC organisation mondiale de commerce المنظمة العالمية للتجارة هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة، تعتبر إطارا مؤسسيا مشتركا لنظام التجارة متعدد الأطراف ، يؤمن الالتزامات التعاقدية الأساسية ، التي تحدد للحكومات كيفية صياغة و تنفيذ الأنظمة و الضوابط التجارية ،كما أنها عبارة عن منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول .

(xxx) ناصر دادي عدون ، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل ، مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، العدد3/2005، ص67.

(xxxi) نفسه، ص 99.

(xxxii) وكالة الأنباء الجزائرية، أطلع عليه بتاريخ:2014/01/20 ، http://www.aps.dz/index_ar.php

(xxxiii)يقوم المعهد العربي للتخطيط بإصدار تقرير دوري سنوي لدراسة تنافسية الاقتصاديات العربية في الأسواق الدولية (خاصة لما تشهده هاته الاقتصاديات من انفتاح)، ويستند هذا إلى مؤشر مركب لقياس مستوى التنافسية، ويتكون من عشرة مؤشرات فرعية تعكس العوامل المؤثرة في تنافسية الدول العربية، ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى تقرير التنافسية العربي 2012 ، أو إلى الموقع: http://www.arab_api.org

(xxxiv) Ministére de l’industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l’investissement, Bulletin d’information statistique de la PME, n019 ,2011,p41.